النزاهة والمساءلة والعدالة تؤكدان تضافر جهود مؤسسات الدولة في التصدي لآفة الفساد

دعا رئيس هيئة النزاهة الاتحاديّة محمد علي اللامي إلى اعتماد مؤسّسات الدولة سياسة إصلاحٍ شاملة تتواءم وتنسجم مع البرنامج الحكومي؛ لتحقيق تطلّعات الشعب في مكافحة الفساد وتقديم الخدمات الفضلى للمواطنين.

وذكر بيان للنزاهة تلقته وكالة "المطلع"، أن "رئيسها محمد علي اللامي، وخلال لقائه رئيس هيئة المساءلة والعدالة (باسم البدري)، لفت إلى أن الأجهزة الرقابيّة تعمل بالشراكة مع مؤسّسات الدولة المُختلفة وتحظى بدعمٍ من السلطات الثلاث التشريعيّة والقضائيْة والتنفيذيّة"، لافتاً إلى "التعاون الوثيق مع رؤساء محاكم الاستئناف في بغداد والمحافظات في التصدّي للفساد والضرب على أيدي الفاسدين".

وأكّد اللامي بحسب البيان، أنّ "الهيئة تدأب على الحفاظ على استقلال الأجهزة الرقابيّة والعمل بحياديّةٍ تامة، والنأي عن أي أغراض أو مرامٍ سوى التقيّد بالمهام التي نصّ عليها قانونها النافذ رقم (30 لسنة 2011) المُعدّل والقوانين النافذة الأخرى".

من جانبه، نوّه رئيس هيئة المساءلة والعدالة بـ"تولي اللامي رئاسة الهيئة"، عاداً ذلك "يمثل زخماً معنوياً لمنتسبي الهيئة الذين وصفهم بأنهم "جنود النزاهة على سواتر مكافحة الفساد"، والذين يستحقون الدعم والمساندة؛ للاضطلاع بمهماتهم المضنية الجسيمة لوأد الفساد، والضرب على أيدي كل من تسوّل له نفسه التجاوز على المال العام".